أهمية الاستقرار الاقتصادي في تعزيز الحوار والتقارب الوطني في العراق

م.م بان قدس يوسف
الجامعة المستنصرية / كلية العلوم السياسية
ban.q.yousif@uomustansiriyah.edu.iq

م.م سهى سامي حسين
الجامعة المستنصرية/ كلية العلوم السياسية
Suha.sami98@uomustansiriyah.edu.iq

الملخص:
أن الاستقرار الاقتصادي من أهم العوامل التي تساهم في تعزيز الحوار الوطني وتحقيق التقارب المجتمعي في العراق، حيث يؤدي إلى خلق بيئة تدعم البناء الوطني وتعزز من فرص السلام والتفاهم بين مختلف فئات المجتمع ، وفي ظل التحديات اقتصادية المتزايدة التي يعاني منها العراق كالتضخم، البطالة، وتفاوت الدخول، الامر الذي جعله من الاستقرار الاقتصادي ضرورةً لإرساء قواعد الحوار الوطني.
حيث يؤدي الاستقرار الاقتصادي إلى تحسين مستوى المعيشة وتوفير الخدمات الأساسية كالصحة والتعليم والإسكان، ويُحسّن من فرص العمل ويعزز العدالة الاجتماعية، مما يعيق من الفجوات الاقتصادية بين فئات المجتمع المختلفة ومن خلال هذه المقومات تتوطد ثقة المواطن بالحكومة، مما يشجع على تعزيز العلاقات بين الأطياف المتنوعة ويزيد من رغبتهم في العمل المشترك لتحقيق المصالح العامة كذلك يهيئ الاستقرار الاقتصادي الظروف لتحقيق التنمية المستدامة، التي بدورها تؤثر إيجابيًا على الاستقرار المجتمعي وتقلل من التوترات الاجتماعية كما يساعد على خلق بيئة استثمارية جاذبة، مما يُمكّن من تطوير البنية التحتية ويعزز دور القطاع الخاص، وبالتالي يزيد من القدرة على تنفيذ مشاريع تنموية واسعة تسهم في خلق فرص عمل ودعم الاقتصاد المحلي.
ختامًا، يُعد الاستقرار الاقتصادي أساسًا لبناء توافق وطني قوي، حيث يساهم في إزالة العقبات التي تحول دون التعايش السلمي والعمل الجماعي بذلك، يكون الاستقرار الاقتصادي محركًا حيويًا للتقدم والازدهار الوطني، مما يجعل منه شرطًا أساسيًا لتحقيق عراق آمن ومستقر ينعم بالتكافل والتقارب بين جميع مكوناته.
الكلمات المفتاحية: الاستقرار الاقتصادي، الحوار الوطني ، التقارب الوطني ، العراق ، التحديات الاقتصادي

The importance of economic stability in promoting dialogue and national rapprochement in Iraq

Assistant lecturer. Ban qudis Yousif
University of uomustansiriyah/ college of political science
ban.q.yousif@uomustansiriyah.edu.iq

Assistant lecturer, suha sami Hussein
University of uomustansiriyah/ college of political science
Suha.sami98@uomustansiriyah.edu.iq

Abstract:
Economic stability is considered one of the most important factors that contribute to strengthening national dialogue and achieving societal rapprochement in Iraq, as it leads to creating an environment that supports national construction and enhances the opportunities for peace and understanding among the various groups of society,

and in light of Iraq suffering from increasing economic challenges, including inflation. , unemployment, and income disparity, which makes economic stability a necessity for establishing the foundations of national dialogue.
Economic stability leads to an improvement in the standard of living and the provision of basic services such as health, education, and housing. It improves job opportunities and enhances social justice, which reduces the economic gaps between different groups of society. Through these factors, citizen confidence in the government is enhanced, which encourages the strengthening of relations between the diverse sects and increases From their desire to work together to achieve public interests as well Economic stability facilitates the achievement of sustainable development, which in turn positively affects societal stability and reduces social tensions. It also helps create an attractive investment environment, which enables the development of infrastructure and enhances the role of the private sector, thus increasing the ability to implement broad development projects that contribute to creating... Job opportunities and supporting the local economy.
In conclusion, economic stability is the basis for building a strong national consensus, as it contributes to removing obstacles that prevent peaceful coexistence and collective work. Thus, economic stability is a vital engine for progress and national prosperity, which makes it a basic condition for achieving a safe and stable Iraq that enjoys interdependence and rapprochement among all its components.
Keywords: economic stability, national dialogue, national rapprochement, Iraq, Challenges of economic

المقدمة:

من أهم الركائز الأساسية لبناء المجتمعات المستقرة وتحقيق التنمية المستدامة هو الاستقرار الاقتصادي ، حيث يرتبط بشكل وثيق بجوانب الحياة الاجتماعية والسياسية والثقافية وأن الدول التي تواجه تحديات اقتصادية أو أزمات سياسية يصبح الاستقرار الاقتصادي عاملًا حاسمًا في تخفيف من حدة التوترات الداخلية وتعزيز مناخ الحوار بين مختلف الأطراف ، ويعد العراق مثالًا بارزًا لدولة تشتد حاجتها إلى استقرار اقتصادي يدعم جهود الحوار الوطني ويعزز فرص بناء التوافق بين مكوناته المتعددة وعلى مدار العقود الماضية، واجه العراق العديد من التحديات الاقتصادية الناجمة عن الحروب المتعاقبة، وانعدام الأمن، والتقلبات في أسعار النفط الذي يُعد المصدر الرئيسي للإيرادات الحكومية حيث ساهمت هذه التحديات في خلق حالة من عدم الاستقرار الاقتصادي، التي انعكست بدورها على الأوضاع الاجتماعية والسياسية وفي ظل هذه الظروف، يُعتبر تحقيق الاستقرار الاقتصادي ضرورة ملحّة لتوفير بيئة تسهم في تهدئة النزاعات وإعادة بناء الثقة بين مختلف مكونات الشعب العراقي الاستقرار الاقتصادي لا يعني فقط تحقيق نمو اقتصادي أو زيادة في الناتج المحلي الإجمالي، بل يشمل أيضًا تحسين مستويات المعيشة، وتقليل معدلات البطالة، وضمان توزيع عادل للموارد والثروات هذه العناصر مجتمعة تساهم في تعزيز الشعور بالعدالة الاجتماعية، وهو ما يُعتبر شرطًا أساسيًا لنجاح أي حوار وطني هادف وعندما يشعر المواطنون بأن حقوقهم الاقتصادية مضمونة وأن الفرص متاحة للجميع، فإن ذلك يسهم في تقليص النزاعات ويعزز الرغبة في المشاركة الفاعلة في جهود بناء الوطن وفي سياق العراق، يمثل الحوار الوطني أداةً استراتيجية لإرساء دعائم السلام الداخلي،

وهو ما لا يمكن تحقيقه دون تهيئة بيئة اقتصادية مستقرة تدعم جهود المصالحة الوطنية إذ أن المشكلات الاقتصادية غالبًا ما تكون أحد الأسباب الرئيسية للتوترات والانقسامات المجتمعية، بينما يسهم حلها في بناء جسور من التفاهم بين مختلف الأطراف.

أهمية البحث:

تأتي أهمية هذا البحث من الدور الذي يلعبه الاستقرار الاقتصادي في معالجة القضايا الاجتماعية وإزالة التوترات التي يمكن ان تعيق الحوار الوطني، ففي حالة توتر الأوضاع الاقتصادية كارتفاع معدلات البطالة والفقر او سوء توزيع الموارد، سوف تمكن من احتمالية حدوث نزاعات مجتمعية تؤدي الى نتائج وخيمه على الجهود الحوار ، ومن خلال ذلك يكون للاستقرار الاقتصادي أداة فعالة لبناء الثقة بين الأطراف المختلفة ، عبر خلق بيئة مشجعة للحوار والبناء وتحقيق المصلحة العامة.

إشكالية البحث:

ان الإشكالية التي يسعى البحث الى معالجتها تمكن في السؤال التالي: كيف يمكن للاستقرار الاقتصادي ان يسهم في تعزيز الحوار الوطني في العراق؟ وينفرع عن هذا السؤال الرئيسي عدد من التساؤلات الفرعية:

١- الاستقرار الاقتصادي(المفهوم والاهمية).
٢- العلاقة بين الاستقرار الاقتصادي والحوار الوطني في العراق.
٣- التحديات الاقتصادية أمام الاستقرار في العراق.

فرضية البحث:

يقوم هذا البحث على الفرضية التالية:

"يؤدي تحقيق الاستقرار الاقتصادي في العراق الى تعزيز فرص نجاح الحوار الوطني، من خلال تحسين الظروف المعيشية وتقليل التوترات الاجتماعية وزيادة الثقة بين مكونات المجتمع المختلفة مما يهيئ بيئة مناسبة لتحقيق المصالحة الوطنية والتوافق السياسي"

منهجية البحث:

لمعالجة هذه الإشكالية والتساؤلات أعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي ، حيث يتم وصف العلاقة بين الاستقرار الاقتصادي والحوار الوطني في العراق وتحليلها، ومن أجل الإجابة عن هذه الإشكالية تم تقسم الدراسة الى ثلاثة محاور رئيسية:

المحور الأول : الاستقرار الاقتصادي(المفهوم والاهمية).
المحور الثاني: العلاقة بين الاستقرار الاقتصادي والحوار الوطني في العراق .
المحور الثالث: التحديات الاقتصادية أمام الاستقرار في العراق.

المحور الأول: - الاستقرار الاقتصادي (المفهوم والاهمية)

١-مفهوم الاستقرار الاقتصادي: -

يعتبر من اهم الأهداف التي تسعى جميع الدول الى تحقيقها سواء كانت اقتصاداتها نامية أم متقدمة، لكون أن عوامل عدم الاستقرار موجودة في جميع اقتصادات الدول وبدرجات متفاوتة، ففي بعض الأحيان يكون سببها الدورات الاقتصادية وطبيعة النظام الاقتصادي التي تجعل من الاقتصاد يمر بمراحل من الانتعاش والرواج الى الانكماش والركود، وهذا هو طبيعة الحال في الدول المتقدمة حيث يعكس الوضع الاقتصادي فيها طبيعة النظام الاقتصادي الرأسمالي الذي يتكيف مع هذه التقلبات عبر امتلاكه لعوامل الاستقرار الذاتية التي توفرها توليفة من قاعدة اقتصادية وإنتاجية ومالية قوية ومتماسكة التي تجعل من السياسات النقدية والمالية والتجارية فعالة وقوية تمكنها من معالجة التقلبات الاقتصادية ، وأن النمو المفرط في القطاع المالي مقارنة بالقطاعات

الإنتاجية يؤدي الى التضخم غير متوازن ، مما يتسبب في تفاقم الازمات اقتصادية وظهور اختلالات في النظام المالي (keshab R Bhattarai 2005, 7) ، اما بالنسبة للدول النامية يرجح ان السبب الرئيسي لعدم الاستقرار الاقتصادي هو الاختلالات الهيكلية في البنية الإنتاجية وعدم قدرة الجهاز الإنتاجي على تلبية احتياجات الطلب إضافة الى الانفرادية في الاقتصاد سواء كان ذلك نقديا او ماليا او تجاريا في تحقيق الاقتصاد المستدام ، مما يعزز من التبعية للاقتصاد المتقدمة ويجعلها عرضة للتقلبات والأزمات الاقتصادية وبالنتيجة يؤدي الى عدم توازن والاستقرار في القطاعين الحقيقي والمالي (ساملسون و هاوس ٢٠٠٦، ٧١٥) ، لذا فان يصعب تحقيق حالة مثالية من الاستقرار الاقتصادية وبشكل مطلق وأنما بشكل نسبي وأن مدى تقرب الاقتصاد من الوضع النموذجي يساعد في تحديد مستوى تطور الاستقرار الاقتصادي ، ويعرف الاستقرار الاقتصادي بأنه حالة غياب التقلبات الاقتصادي الحادة والمستمرة في المستوى العام للأسعار وقيمة العملة الوطنية إي أنه توازن والثبات النسبي في العلاقات الاقتصادية المختلفة لمتغيرات النظام الاقتصادي ككل (الله ٢٠١٢، ١٦٠) ، ويقصد به أيضا تحقيق ارتفاع في معدلات التشغيل للموارد الاقتصادية المتاحة بشكل يتوافق مع تفادي التغيرات في المستوى العام للأسعار بالإضافة الى تحقيق معدل نمو مناسبة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (سليمان ١٩٧٣، ١٦٢) ، ويعرف أيضا بانه مجموعة من السياسات الاقتصادية على المستوى الكلي والجزئي ، تتخذ لإيجاد حالة من التوازن الديناميكي المستمر على المستوى الداخلي والخارجي (حيدر ٢٠١٤، ١١)، ويعرف بانه وصول الاقتصاد الى حالة مثالية التي يمكن خلالها تحقيق الاستقرار في الاقتصاد الكلي، ويعرف صندوق النقد الدولي الاستقرار الاقتصادي بأنه الوضع التي من شأنه تمكين الدول من التغلب على التقلبات والتغيرات في النشاط الاقتصادي وأسعار الصرف ومعدلات التضخم وأسواق المال ومعدلات الفائدة ووفقًا لما ذكره صندوق النقد الدولي(IMF) يُمكن للاستقرار الاقتصادي أن يعزز الثقة بين المستثمرين، مما يدفعهم إلى زيادة استثماراتهم طويلة الأجل، وبالتالي تحفيز النمو الاقتصادي عندما يكون الاقتصاد مستقرًا، يقلل ذلك من مخاطر تقلبات السوق ويعزز من قدرة الحكومات على وضع سياسات مالية ونقدية فعالة (عزت ٢٠١٣، ٤٦)، ويقصد بالاستقرار الاقتصادي من جانب التوازن هو تحقيق التوازن الداخلي الاقتصادي (بدون تضخم) مع التوازن الخارجي الاقتصادي (ميزان المدفوعات)، وعرف إيضا البيئة الاقتصادية الخالية من تقلبات الاقتصاد الكلي عبر تحقيق نمو في الاقتصاد بمعدل معتدل والمحافظة على الاستقرار في المستوى العام للأسعار وتحقيق مستويات مرتفعة للتشغيل مع ضرورة تقليص العجز في الموازنة العامة (الخضر ٢٠١٦، ٨)، ويمكن تعريفه أيضا بأنه يهدف إلى كل ما يتعلق بتحقيق التنمية الاقتصادية والمحافظة على معدلاتها المرتفعة من خلال الاستخدام الامثل للموارد البشرية والمادية والمالية مع تحقيق الاستقرار السعري والنقدي الملائم لاستمرار دفع عجلات التنمية (المغربي ٢٠١١، ٣٧٣) ، ويعرف إيضا بانه تسير القطاعات الاقتصادية في وتيره واحدة وهو بهذا يرتبط بالتفاعل الإجمالي في الاقتصاد بين الطلب والعرض ، أي اذا كان أجمالي الطلب في اقتصاد ما متوازن مع اجمالي العرض فسيصبع الاقتصاد متوازن داخلي وينتج عنا وضع مالي مستدام وانخفاض في مستوى الأسعار ومعدل بطالة قريب من المعدل الطبيعي ، وكذلك من خلال التوازن الخارجي ، كما يتجلى في تحسين وضع الحساب الجاري الدولي أو مستوى الدين الخارجي (l and et 2008, 7)، ويعبر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) إلى أن الاستقرار الاقتصادي ضروري لتحقيق أهداف التنمية المستدامة (SDGs) خاصة فيما يتعلق بالقضاء على الفقر وتعزيز النمو الاقتصادي الشامل والمستدام لذا فإن دمج السياسات الاقتصادية مع أهداف التنمية المستدامة يضمن تحسين نوعية الحياة للأجيال الحالية والمستقبلية (اهداف التنمية المستدامة في العمل ٢٠٢٤)، وعلية يمكن القول ان الاستقرار الاقتصادي عبارة عن مجموعة من الإجراءات تتخذ من قبل السلطات الحكومية على المستويين الداخلي والخارجي ، من أجل تحقيق استقرار في الاقتصاد الوطني وتفادي أي تقلبات تؤدي الى تأثيرات سلبية في هذه المؤشرات ، وبعد استعراض السابق

لأكثر المفاهيم شيوعا في الدراسات الاقتصادية لمفاهيم الاستقرار الاقتصادي لابد من معرفة أسباب التي تهدد الاستقرار الاقتصادي التي يمكن حصرها بالاتي:

١- الأزمات الاقتصادية العالمية : تؤدي الأزمات المالية العالمية كالانهيارات الاقتصادية أو الركود، إلى زعزعة استقرار الاقتصادات المحلية، خصوصاً إذا كانت مرتبطة بشكل كبير بالاقتصاد العالمي فعلى سبيل المثال الأزمة المالية العالمية في عام ٢٠٠٨ أثرت سلباً على النمو الاقتصادي في العديد من الدول النامية والمتقدمة.

٢-الاعتماد على قطاع اقتصادي واحد: أن الدول التي تعتمد في الاقتصادات بشكل كبير على قطاع واحد، مثل النفط أو السياحة، تكون أكثر عرضة للصدمات انخفاض أسعار النفط، فعلى سبيل المثال، يؤدي إلى انخفاض عائدات الدول المعتمدة عليه، مما يهدد استقرارها الاقتصادي.

٣-الديون العامة والعجز المالي : ارتفاع الدين العام وعجز الموازنة يُعدان من أخطر التهديدات على الاستقرار الاقتصادي. تؤدي هذه العوامل إلى تقليل قدرة الحكومات على تمويل المشاريع الاقتصادية والاجتماعية، وزيادة الأعباء المالية المستقبلية بسبب فوائد الديون (الدين، دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي حالة الجزائر (١٩٩٠-٢٠٠٩) ٢٠٠٨-٢٠٠٩، ٧٣).

٤- التضخم المفرط: يؤدي ارتفاع المفرط بمعدلات التضخم الى تقلل من القوة الشرائية للمواطنين ويؤثر سلباً على الاستهلاك والاستثمار وان التضخم غير المنضبط يهدد استقرار العملة ويزيد من التوترات الاجتماعية بسبب ارتفاع تكاليف المعيشة (الدين، دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي بلا تاريخ، ٧٣ وبعدها) .

٥- البطالة المرتفعة : تؤدي معدلات البطالة المرتفعة إلى انخفاض الدخل الفردي، تقليل الاستهلاك، وزيادة التوترات الاجتماعية. إذا لم تتمكن الحكومة من خلق فرص عمل جديدة، فإن ذلك يعمق الفجوات الاقتصادية ويزيد من عدم الاستقرار وتشير تقارير صادرة عن البنك الدولي الى حاجة الدول الى مليون موظف عام ٢٠٢٥ ويمكن ان يكون للسياسة النقدية دور في معالجة ظاهره البطالة عبر الطلب الفعال عنده زيادة المعروض النقدي سوف يشجع المستثمرين على الاستثمار فتنخفض البطالة ويزداد الدخل والاستهلاك (مفتاح ٢٠٠٥، ١٣٨) .

٦- تقلبات الأسواق المالية : أن الأسواق المالية غير المستقرة تؤثر بشكل كبير على الاقتصاد الكلي، حيث يؤدي الانخفاض الحاد في أسعار الأسهم والسندات أو العملات إلى فقدان الثقة بالاستثمارات وهذه التقلبات تزيد من المخاطر التي تواجهها الشركات والمستثمرون، ويكون النظام المالي مستقرا اذا توفر به الاتي:_

١. نظام اقتصادي كفوء.
٢. تقيم وإدارة للمخاطر المالية.
٣. الاستمرارية في الأداء المالي في ظل الازمات والصدمات الخارجية (الخفاجي ٢٠٢٣، ٣٥).

لذا ما يكمن قول من خلال ما ذكر أن تهديد الاستقرار الاقتصادي يتطلب من الحكومات اتخاذ سياسات استباقية لإدارة المخاطر ومواجهة التحديات. من خلال تنويع الاقتصاد، تحسين إدارة الموارد، وتعزيز التعاون الدولي، يمكن للدول تقليل هذه التهديدات وضمان بيئة اقتصادية أكثر استقراراً على المدى الطويل.

٢-أهمية الاستقرار الاقتصادي:_

تبرز أهمية الاستقرار الاقتصادي من خلال تفادي الازمات الاقتصادية والمالية ، والتقلبات الكبيرة في النشاط الاقتصادي وارتفاع بمعدل التضخم والتقلب المفرط في النقد الأجنبي والأسواق المالية و أن تحقيق الكفاءة في إي اقتصاد لابد من وجود بيئة اقتصادية مستقرة، وقد حظي الاستقرار الاقتصادي باهتمام واضح من قبل

الاقتصاديين فقد عكست طروحات الاقتصاديين المحافظين على أهمية التدخل الحكومي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، من خلال إجراءاتها في السياستين المالية والنقدية للتأثير في المتغيرات الاقتصادية الكلية، حيث تسعى دول العالم الى تحقيق استقرار اقتصادي لما لهو من فوائد تنعكس عل اقتصاداتها، وتبرز أهمية الاستقرار الاقتصادي من خلال:

١- تحقيق النمو الاقتصادي المستدام: أن الاقتصاد المستقر يوفر بيئة مواتية للاستثمار الوطني والاجنبي، مما يزيد حركة الإنتاج ويخلق فرص عمل جديدة، عندما تكون الظروف الاقتصادية متوازنة ، يشجع المستثمرون على اتخاذ قرارات طويلة الأجل بثقة أكبر، مما يعزز الإنتاجية ويضمن استدامة النمو، وان تحقيق اقتصاد عالمي متكامل لا يمكن ان يحدث بمعزل عن التطورات الخارجية وان الترابط مع الخارج يشكل تحديا لاقتصاد الدول لذا فان المحافظة على الاستقرار في مثل هذه البيئة يعد أمرا ضروريا لاستمرارية النمو الاقتصادي في الدوله .

٢- تقليص نسبة التضخم والبطالة: يمكن الاستقرار الاقتصادي من الحفاظ على ثبات الأسعار وتجنب التضخم المفرط وارتفاع بأسعار الفائدة، الذي يؤثر سلباً على القوة الشرائية للمواطنين مما يساهم في انخفاض معدلات البطالة من خلال دعم القطاعات الإنتاجية وتعزيز قدرة الاقتصاد على استيعاب المزيد من العمالة، وكل تلك الأمور سوف تمكن حكومات الدول من زيادة الاستثمار في الخدمات العامة وبالتالي زيادة الرفاهية الاقتصادية(J.Broaddus 2001) .

٣- تعزيز العدالة الاجتماعية: مكن الاقتصاد المستقر الحكومات من تخصيص الموارد بشكل أكثر كفاءة، مما يساهم في تحسين الخدمات العامة كالتعليم والصحة والبنية التحتية. كما يساعد على تقليل الفجوة بين الطبقات الاجتماعية من خلال تنفيذ برامج تدعم الفئات الأكثر ضعفاً.

٤- زيادة القدرة على مواجهة الأزمات: الاقتصادات المستقرة تكون أكثر مرونة في التعامل مع التحديات الداخلية والخارجية، مثل الأزمات المالية أو تقلبات الأسواق العالمية. فهي تمتلك احتياطيات مالية وإطاراً مؤسسياً قوياً يمكنها من التكيف مع المتغيرات بشكل فعال.

٥- تحسين العلاقات الاقتصادية الدولية: ساهم الاستقرار الاقتصادي في تعزيز مكانة الدول على الساحة الدولية، حيث يمكنها من جذب الاستثمارات الأجنبية والمشاركة الفاعلة في التجارة العالمية ويمنحها مصداقية أكبر أمام المؤسسات المالية الدولية، مما يسهل الوصول إلى التمويلات عند الحاجة (المطيري ٢٠٢٣، ٢٤) .

٦- تحقيق اهداف التنمية المستدامة|: حيث يعد الاستقرار الاقتصادي من اهم الوسائل لتحقيق التنمية المستدامة كالقضاء على الفقر وتعزيز التعليم وتوفير فرص عمل جيده فهو يوفر الموارد والبيئة اللازمة لتنفيذ هذه الأهداف بشكل فعال ومستدام.

وفي الختام يمكن القول ان تحقيق الاستقرار الاقتصادي ليس مجرد هدف تسعى لهو الدول بل ضرورة لتحقيق التقدم والازدهار في كافة مجالات الحياة، فهو يعد الأساس لبناء مجتمع أكثر عدالة واقتصاد اكثر تنوع ومرونة ودولة قادرة على مواجهة التحديات العالمية والمحلية وان تحقيق ذلك يتطلب تعاونا بين الحكومات والمجتمع لضمان استدامة التنمية وتعزيز جودة الحياة للجميع.

المحور الثاني : العلاقة بين الاستقرار الاقتصادي والحوار الوطني في العراق:_

تعد العلاقات السياسية والاجتماعية والاقتصادية في أي دولة من العوامل الحاسمة في تحقيق الاستقرار ومن بين الوسائل الفعّالة لتعزيز هذا الاستقرار هو الحوار الوطني، الذي يعد أداة لخلق تواصل فعّال بين المكونات يُعدّ العراق نموذجًا للدولة التي تواجه تحديات متعددة في طريقها نحو تحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي. منذ عام ٢٠٠٣، شهدت البلاد تحولات سياسية عميقة تزامنت مع تحديات اقتصادية هيكلية وأزمات أمنية

متلاحقة. يمثل الحوار الوطني أداة أساسية لمعالجة الانقسامات السياسية والاجتماعية، بينما يُعتبر الاستقرار الاقتصادي العامل الأبرز في تحسين جودة الحياة وتعزيز الاستقرار العام. لذا سوف نعمد الى توضيح العلاقة التبادلية بين الاستقرار الاقتصادي والحوار الوطني في العراق، وكيفية تأثير كل منهما على الآخر.

أولاً: أهمية الاستقرار الاقتصادي في العراق : -

يُعدّ الاستقرار الاقتصادي ضرورة لتحقيق التنمية المستدامة وبناء نظام سياسي واجتماعي متماسك وتوفير فرص عمل وتحسين مستوى المعيشة ويواجه العراق اليوم تحديات اقتصادية التي تهدد مستقبله ومما يزيد من خطورة هذه التحديات انها متشابكة ومتداخلة تشمل:

١. الاعتماد على النفط: يشكل النفط أكثر من ٩٠% من إيرادات الدولة اذ يصدر العراق مليوني برميل يوميا ما يجعل الاقتصاد العراقي عرضة لتقلبات أسعار الطاقة العالمية .

٢. ارتفاع معدلات البطالة: يعاني الشباب العراقي من نسب بطالة مرتفعة قد تصل الى ٤٣% مما يؤدي إلى تفاقم الإحباط الاجتماعي.

٣. ضعف البنية التحتية: نتيجة سنوات من الصراعات، تدهورت البنية التحتية، مما أثر سلباً على الاقتصاد والخدمات العامة.

٤. الفساد المالي والإداري: يُعتبر الفساد تحدياً رئيسياً يحول دون توظيف الموارد الوطنية بشكل فعّال (الدليمي ٢٠٠٨، ١٥٩-١٦٠)

ثانياً: الحوار الوطني كركيزة للاستقرار السياسي والاجتماعي :-

يعرف الحوار الوطني بأنه عملية تفاعل بين مختلف الفئات والجهات السياسية والاجتماعية بغرض الوصول إلى توافق عام حول قضايا مشتركة. تتضمن هذه العملية تبادل الآراء والأفكار، والبحث عن حلول للمشكلات المطروحة، مما يساهم في تعزيز التفاهم والتواصل بين مختلف الأطراف.

كما و يُعتبر الحوار عملية شاملة تجمع مختلف الأطراف السياسية والاجتماعية بهدف معالجة أزمات السياسية وتعزيز التفاهم بين القوى السياسية وقد اطلقت مبادرات متعددة مثل المبادرة التي دعا اليها مصطفى الكاظمي لتقريب وجهات النظر (شريط ٢٠٢٢، ٣٩) و تكمن أهمية الحوار الوطني في:

١. معالجة الانقسامات الطائفية والإثنية: يسهم الحوار في بناء جسور التواصل بين مختلف المكونات العراقية، مما يعزز الوحدة الوطنية.

٢. تعزيز الشرعية السياسية: من خلال التوافق على رؤية وطنية مشتركة، يمكن تقوية شرعية المؤسسات السياسية.

٣. احتواء الأزمات الأمنية: يمكن للحوار الوطني تقليل التوترات الأمنية من خلال توفير منصة للتفاوض وحل النزاعات (مناحي بلا تاريخ، ١٠٨).

ثالثاً: العلاقة التبادلية بين الاستقرار الاقتصادي والحوار الوطني:-

تتسم العلاقة بين الاستقرار الاقتصادي والحوار الوطني في العراق بالتشابك والتأثير المتبادل، حيث يساعد الحوار في تقليل التوترات السياسية التي تؤثر سلباً على بيئة الاستثمار. كما يعزز الاستقرار السياسي الناتج عن الحوار الوطني الثقة في المؤسسات الاقتصادية، مما يفتح الباب أمام دعم دولي واستثمارات أجنبية كما يساهم تحسين الظروف الاقتصادية في تقليل الاستياء الشعبي، مما يخلق بيئة أكثر ملاءمة للحوار (programme n.d.).

يتيح الاستقرار الاقتصادي إمكانية تمويل برامج تنموية واجتماعية تعزز التلاحم الوطني إن تحقيق الاستقرار الاقتصادي والحوار الوطني في العراق ليس هدفين منفصلين، بل عمليتان متكاملتان يعزز كل منهما الآخر. يحتاج العراق إلى استراتيجية شاملة ترتكز على التنمية الاقتصادية المستدامة وتوافق سياسي واسع النطاق. من خلال التزام حقيقي بالإصلاحات الاقتصادية والحوار الوطني يمكن أن تتحسن عدة قطاعات اقتصادية من خلال الحوار الوطني، منها الزراعة والأمن الغذائي من خلال تعزيز السياسات الزراعية لتحسين الإنتاجية وضمان توفر الغذاء بأسعار معقولة.

والصناعة عن طريق تحسين بيئة الأعمال لجذب الاستثمارات وزيادة القدرة التنافسية، السياحة من خلال تطوير استراتيجيات جديدة لجذب السياح وتعزيز الاقتصاد المحلي، التجارة عن طريق معالجة قضايا التضخم وتحسين القدرة الشرائية للمواطنين، مما يساهم في تعزيز النشاط التعليم والتدريب تزويد القوى العاملة بالمهارات اللازمة لدعم القطاعات الاقتصادية المختلفة تسهم هذه التحسينات في تحقيق استقرار اقتصادي مستدام وتعزيز التلاحم الاجتماعي (the power of dialogue: Anew Approach to building trust and cooperation 2013, 21)

المحور الثالث : التحديات الاقتصادية أمام الاستقرار في العراق :_

أن هناك مجموعة من التحديات الاقتصادية التي يواجها العراق والتي تؤثر على استقراره الاجتماعي والسياسي، وهذه التحديات هي نتائج نابعة من هيكلية الاقتصاد العراقي، الذي يعتمد وبشكل رئيسي على الواردات النفطية الى جانب مشاكل داخلية تتعلق بالحكومة والتخطيط والبنية التحتية، ومن هنا يمكن أن نوضح ابرز التحديات التي تواجه الاقتصاد العراقي:

١- الاعتماد الكبير على النفط

أن أحد ابرز التحديات الاقتصادية التي تواجه الاقتصاد العراقي هو الاعتماد على النفط، حيث يعد العامود الفقري للاقتصاد العراقي و بلغت حجم مساهمه هذا القطاع النفطي أكثر من ٩٠% من إيرادات الدولة و٩٥% من أجمالي عائدات التصدير، وهو بذلك يحد من تطور القطاعات الأخرى كالزراعة والصناعة ، وهذه القلة من التنوع يجعل الاقتصاد هشا أمام أي انخفاض في أسعار النفط أو تحول في كمية الطلب العالمي ، فمثلا خلال جائحة كوفيد -١٩ التي تسببت في تهور أسعار النفط والتي نتج عنها أزمة مالية كبيرة والتي أدت الى ارتفاع نسبه الفقر بشكل ملحوظ .

وفي ظل اعتماد الحكومي على إيرادات النفط وبشكل ملحوظ من اجل دفع الرواتب وتغطية النفقات العامة مما نتج عنه تضخم القطاع العام وجعل من الاقتصاد اقل مرونة في مواجهه الازمات ، حيث تشير تقارير ألى ان بين عامي ٢٠١٠ الى ٢٠٢١ بلغت حجم الاستثمارات ٦٠% والتي كانت موجهه نحو القطاع النفطي أما القطاعات الأخرى فقد شهدت أهمالا واضحا من قبل الدولة (باهي و روانيته ٢٠١٦، ١٤٢)، وفي ظل اعتماد برامج التمويل الرعاية الاجتماعية على الإيرادات النفطية التي عانت من الانخفاض والتي نتج عنها تقليص هذه البرامج مما يزيد من معدلات الفقر والبطالة ، لذا ما يمكن قولة ان العراق يحتاج الى استراتيجيات متكاملة من اجل تقليل الاعتماد على القطاع النفطي وتنويع الاستثمارات في مختلف القطاعات كالزراعة والصناعة ، وان أي ضبط في الانفاق وتحسين إدارة الإيرادات النفطية يمكن ان تساهم في تقليل الاثار الصدمات الخارجية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي المستدام (باهي و روانية، التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية: حالة البلدان العربية المصدرة للنفط ٢٠١٦، ١٤٦) .

٢- ارتفاع معدلات البطالة والفقر:

ان مشكلتي البطالة والفقر من ابرز التحديات الاقتصادية والاجتماعية في العراق وهي حصيلة طبيعية لعد فعالية السياسات الاقتصادية والاستراتيجيات التي تتبعها الدولة أضافة الى الازمات الاقتصادية والأمنية المتتابعة خلال الفترة الماضية، وتشير الإحصاءات الرسمية المتوفرة الى أن نسبة البطالة في العراق قد بلغت ١٤% من القوى العاملة وتزداد بين الذكور (١٥-٢٤سنة) لبلغ اكثر من ٣٤% ، واذا اضفنا لها البطالة الناقصة سوف ترتفع لتصل ٤٠% الى جانب بلغت نسبه الفقر حوالي ٢٠% من إجمالي السكاني ، وهذه المؤشرات الى جانب عدم العدالة في توزيع الدخل وفرص العمل في القطاع الحكومي كانت احدى الأسباب للقيام بمظاهرات ٢٠٠٣ (حسن ٢٠٢٠، ٩) .

وان احد الأسباب الهيكلية للبطالة في العراق تبرز في نمط النمو الاقتصادي المتمحورة حول استغلال النفط والتي ترتفع ضمنها نسبة الشباب والذين يفتقرون الى التدريب لتلبية حاجات سوق العمل ، والذي يعتمد بشكل شبه تام على القطاع الحكومي إلى جانب نتائج الحروب والحصار وتحديات الامن والإرهاب ، وان هناك العديد من العوامل التي ساعدت على تفاقم البطالة في العراق كالزيادة في عدد السكان في ضل ضعف التخطيط الاقتصادي وبالتحديد القوى البشرية ، وضعف في تدريب القوى العاملة التي هي في سن العمل ، وتخلي الدولة من تعيين الخريجين وعدم قدرة القطاع الأهلي على استيعاب القوى العاملة (الزبيدي ٢٠٠٧، ١٠٤) ، لذا ما يمكن قوله من خلال ما ذكر وعلى الرغم من الثورة النفطية التي يحظى بها العراق الانه الى جانب ذلك يعاني من ارتفاع نسبه البطالة والفقر وخاصة لدى الشباب كونه لا يوفر فرص عمل كافية بسبب طبيعته كثيفة راس المال وقليلة العمالة ، إضافة الى تفاقم مشكلة البطالة ارتفاع معدل النمو السكاني والبالغ ٣% سنويا وهو معدل مرتفع اذا ما قورن بالمعدلات العالمية ، ولايقابل هذا النمو السكاني نمو اقتصادي متوازن ، مما ينتج عنه سخط العاطلين على النظام السياسي والذي يعتبره المسؤول عن معاناتهم ، والذي يزيد المشكلة تعقيدا توظيف الأطراف الخارجية والإقليمية لتصعيد العنف وادامة عدم الاستقرار حيث تستغل هذه الأطراف الأوضاع السياسية المتأزمة وتردي الخدمات سوء الصحية او الخدمية وانشغال الكتل السياسية والأحزاب بالصراعات الداخلية والتي افضت الى عجز الحكومي الناتج عن الخلل في بنية النظام السياسي القائم على المحاصصة والتوافقات بين الكتل (احمد ٢٠١٦، ٥٤).

٣- الفساد الإداري والمالي:

ان الفساد المالي والإداري من ابرز التحديات في العراق، ويعد من بين الدول الأكثر فسادا ووفقا لمؤشرات الشفافية العالمية ، وقد تحدث عنه اعلى المستويات الحكومية واغلبهم رؤساء الوزراء ومن ضمنهم رئيس الوزراء (السيد الكاظمي) ، وان المشكلة الأساسية لهذا الموضوع تتمثل في صعوبة تحديد حجم الفساد ولكن يمكن الرجوع الى بعض التقارير والمؤشرات التي يمكن لها من توضيح بعض جوانبه ، وحسب التقارير الصادرة عن هيئة النزاهة العراقية والتي تمكنت من ارجاع ١٠ مليار دولار خلال المدة من ٢٠٠٩-٢٠١٩ ، الى جانب تقرير صادر عن الأمم المتحدة ان هناك مبلغ يقدر ١٧ مليار دولار سرقت عبر تهريب النفط والشركات الوهمية والعقود خلال المنفذ (ب. حسن ٢٠٢٠، ٧)، غير ان تحسين ترتيبه عن العام السابق الا انه لايزال يحتل مرتبة متأخرة في مؤشرات الفساد حسب تقرير منظمة الشفافية الدولية حيث جاء في المستوى ١٦٢ من اصل ١٨٠ دولة حسب تقرير الفساد لسنة ٢٠١٩ ، ووفق ما جاء في التقرير ان الفساد السياسي هو السبب الأول للفساد في الشرق الأوسط ومن ضمنها العراق ، وان نسبة البرلمانيين الذين فضحوا وعن ذممهم المالية الى حدود ٣٨%، ١٦% ٣٥% مما يدل على ضعف الرقابة ، لذا فان الفساد الإداري والمالية يهدر الموارد العامة ويقلل الثقة بين الموطنين والحكومة ويحد من تنفيذ الإصلاحات الهيكلية التي يحتاجها الاقتصاد لتحسين كفاءته (/http:// nazaha.iq n.d.) .

٤- ضعف البنية التحتية والخدمات الأساسية:
من الركائز الأساسية لتحقيق النمو الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي ، حيث يعاني العراق من ازمة كبيرة في البنى التحتية ، هذا الضعف نتج عن عقود من الحروب والحصار الاقتصادي وسوء الإدارة والفساد ، والذي نتج عنه انعكاس سلبي على جودة الحياة والإنتاجية الاقتصادية ، ويعتبر نقص الكهرباء من ابرز المشكلات التي تواجه العراق حيث تواجه انقطاعات متكررة إضافة لتدهور شبكات النقل والطرق السريعة والجسور ونقص المياه الصالحة للشرب وضعف البنية التحتية الرقمية التي يعيق تطور الاقتصاد الرقمي ويمنع العراق من الاستفادة من الثورة التكنولوجيا ، وضعف الخدمات الأساسية كالتعليم والصحة وخاصة في فترة جائحة كوفيد -١٩ والإسكان والخدمات الحضرية ، لذا يمكن القول ان ضعف التحتية والخدمات الأساسية في العراق يمثل تحديًا كبيرًا لتحقيق التنمية والاستقرار ومع إصلاح شامل في الإدارة الاقتصادية ومكافحة الفساد، يمكن للعراق أن يستغل موارده النفطية لإعادة بناء بنية تحتية فعالة تدعم الاقتصاد وتُحسن جودة الحياة للمواطنين (العبيدي ٢٠٢٢).

٥- التوترات السياسية والأمنية:
يعاني العراق منذ عقود من توترات سياسية وأمنية مستمرة، ناتجة عن تداخل عوامل داخلية وخارجية، هذه التوترات تشكل عائقًا رئيسيًا أمام تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي والتنمية الاقتصادية.

الأسباب الرئيسية للتوترات السياسي

١- سبب التنوع العرقي والديني في العراق إلى نزاعات بين المكونات الأساسية (الشيعة، السنة، الأكراد) بسبب الانقسامات السياسية والتنافس على السلطة والموارد.
٢- هشاشة المؤسسات السياسية العراقية تعاني من الفساد وسوء الإدارة، ما يضعف الثقة بين المواطنين والحكومة ويؤجج الصراعات السياسية
٣- التدخلات الخارجية ويُعد العراق ساحة لصراع النفوذ بين قوى إقليمية ودولية مثل إيران، تركيا، والولايات المتحدة، مما يزيد من تعقيد الوضع السياسي.
٤- ضعف القدرة على تحقيق المصالحة الوطنية وبالرغم من وجود محاولات لتعزيز الوحدة الوطنية، إلا أن عدم التوصل إلى تسويات عادلة بين الأطراف السياسية يُبقي الانقسامات قائمة

الأسباب الرئيسية للتوترات الأمنية

١- الجماعات إرهابية مثل تنظيم "داعش" المنتشرة في بعض المناطق، مما يهدد الأمن والاستقرار الوطني
٢- انتشار الجماعات المسلحة الخارجة عن القانون والتي يعتبر تهديدًا خطيرًا للأمن، حيث تتسبب في نزاعات داخلية وتضعف سلطة الحكومة
٣- سوء الفهم مع دول الجوار مثل تركيا وإيران بسبب التداخلات الحدودية تؤدي إلى عمليات عسكرية تؤثر على الأمن الداخلي.
٤- النزاعات القبلية والعشائرية في بعض المناطق تزيد من تعقيد الوضع الأمني (ح. حسن ٢٠٢٠، ١٠)

الآثار المترتبة على التوترات السياسية والأمنية

١- زعزعة الاستقرار الاقتصادي: حيث يؤدي التوترات الأمنية إلى تعطيل النشاط الاقتصادي، خاصة في المناطق التي تشهد صراعات أو هجمات إرهابية.
٢- الهجرة والنزوح: بسبب الأوضاع الأمنية الغير مستقرة تدفع العديد من العراقيين إلى النزوح الداخلي أو الهجرة خارج البلاد بحثًا عن الأمن والاستقرار
٣- ضعف الدولة: تتسبب التوترات في تقليص سلطة الدولة وقدرتها على فرض القانون، مما ينتج عنه زيادة الفوضى.
٤- انحلال الاستثمارات: انعدام الأمن السياسي يؤدي إلى عزوف المستثمرين عن ضخ الأموال في مشاريع داخل العراق، ما يحد من فرص التنمية. لذامايمكن قوله ان التوترات السياسية والأمنية في العراق تشكل تحديًا كبيرًا أمام الاستقرار والتنمية. الحل يتطلب معالجة جذرية للأسباب الأساسية، من خلال بناء دولة قوية قادرة على احتواء الصراعات وتحقيق العدالة الاجتماعية، مع تقليل التدخلات الخارجية وتعزيز الوحدة الوطنية (ثجيل ٢٠٢٠، ١٢-١٣).

الخاتمة (النتائج والتوصيات):_

يعد الاستقرار الاقتصادي عاملًا جوهريًا في تعظيم التقارب والحوار الوطني في العراق وأن تحقيق أوضاع اقتصادية مستقرة يمكن ان تشارك في الحد من التوترات الاجتماعية والسياسية، ويشجع على توفر بيئة جاذبة للحوار البنّاء بين مختلف الأطراف إضافة الى إنه يساهم في زيادة الثقة بين المواطنين والدولة ويخفض من الفجوة بين الفئات الاجتماعية المختلفة، مما يخلق ارضية مشتركة للتفاهم والعمل الجماعي.

النتائج

١- ان رفع المستوى المعيشي والحد من البطالة والفقر يمكن ان يؤدي إلى تقليل الاحتقان الاجتماعي ويُمهّد الطريق لحوار وطني فعال.
٢- تُساعد التنمية الاقتصادية في توفير فرص عادلة وتُقلل من التفاوت الطبقي، وهو ما يُعتبر عاملًا حاسمًا في بناء جسور الثقة بين المكونات المجتمع المختلفة.
٣.- يُثبت مصداقية الدولة ومؤسساتها، مما يشجع المواطنين إلى الالتفاف حول مبادرات الحوار الوطني.

التوصيات

١- ينبغي على صناع القرار التركيز على تحفيز سياسات النمو الاقتصادي، مساندة المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي، وتحسين البنية التحتية.
٢- توجيه الموارد نحو تحسين الخدمات الأساسية كالتعليم والصحة، وضمان توزيع عادل للثروات بين جميع مناطق العراق، مما يقلل الفجوة التنموية.
مساهمة المجتمع المدني وممثلي مختلف الفئات في صنع القرارات الاقتصادية والسياسية لتعزيز الشعور بالمواطنة والانتماء
إقامة علاقات تعاون دولية وإقليمية تدعم الاستقرار الاقتصادي، مع التركيز على البرامج التنموية طويلة الأمد.

٥- تشجيع البرامج تدريبية وتعليمية لتأهيل الشباب، مما يفسح المجال امامهم للعمل ويساعد في بناء مستقبل اقتصادي مستدام.

المصادر باللغة العربية:

١- أحمد، علي حسين. ٢٠١٦ . تحديات بناء الدولة العراقية بعد عام ٢٠٠٣: دراسة جيوستراتيجية. أطروحة دكتوراه .
٢- العبيدي، سعيد علي . ٢٠٢٢ . uoanbar.edu.iq. .
٣- الخفاجي، حسين علي عباس . ٢٠٢٣ . *دور الصدمات التجارة الخارجية في الاستقرار الاقتصادي: تجارب دول مختارة مع الإشارة لحالة العراق.*
٤- الخضر، نغم حميد عبد . ٢٠١٦ . "قياس العلاقة التبادلية بين عرض النقد ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي في العراق." *مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية.*
٥- المغربي، إبراهيم متولي حسن . ٢٠١١ . *دور حوافز الاستثمار السياسية في تعجيل النمو الاقتصادي.* الإسكندرية: دار الفكر الجامعي.
٦- الزبيدي، حسن لطيف كاظم . ٢٠٠٧ . "الفقر في العراق: مقاربة من منظور التنمية البشرية." *مجلة بحوث اقتصادية عربية.*
٧- عبد الله، مها رياض. ٢٠١٢ . *صندوق النقد الدولي: تقدير اقتصادي إسلامي.* الجزء الأول. الولايات المتحدة الأمريكية: المعهد الدولي للفكر الإسلامي.
٨- باهي، موسى وكمال روانيته.٢٠١٦ . "التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية: حالة البلدان العربية المصدرة للنفط." *المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية.*
٩- بهاتاري، كيشاب ر.٢٠٠٥. *نماذج كينزية لتحليل السياسة الاقتصادية الكلية.* المملكة المتحدة: جامعة هال.
١٠- بريجوليو، إل وآخرون.٢٠٠٨ . "الهشاشة الاقتصادية والقدرة على التكيف: مفاهيم وقياسات." ورقة بحثية. معهد أبحاث الاقتصاد التنموي العالمي.
١١- برودوس، ج.٢٠٠١. "الشفافية في تطبيق السياسة النقدية." *مجلة تسوية النزاعات .*
١٢- الدليمي، بلاسم جميل . ٢٠٠٨. "أهم التحديات التي تواجه الاقتصاد العراقي وسبل معالجتها." *وحدة البحوث الاقتصادية والإدارية.*
١٣- بدر الدين، محمد أمين.٢٠٠٩ .دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي: حالة الجزائر (١٩٩٠–٢٠٠٩).
١٤- حسن، باسم عبد الهادي . ٢٠٢٠ . *السياسات الاقتصادية في العراق: التحديات والفرص.* عمان: المملكة الأردنية الهاشمية.
١٥- حسن، حارث . ٢٠٢٠. *عربة الثورة.* مركز كارنيغي للشرق الأوسط .
١٦- حسن، حارث وباسم عبد الهادي. ٢٠٢٠. *السياسات الاقتصادية في العراق: التحديات والفرص.* عمان: المملكة الأردنية الهاشمية .
١٧- حيدر، نغمة بخيت .٢٠١٤ . *سياسات الاستقرار الاقتصادي في مصر- الصين- والولايات المتحدة.* الجزء الأول. عمان.
١٨- عزت، فرج عبد العزيز .٢٠٢٠. معاً لتحقيق الاستقرار الاقتصادي. جريدة الأهرام.
١٩- مناحي، افتخار محمد . د ت. "أهمية السياسة النقدية للاستقرار الاقتصادي العراقي." *مجلة دنانير.*
٢٠- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. دور الحوار الوطني في بناء السلام. بدون تاريخ.

٢١- صامويلسون، بول ووليام نورد هاوس . ٢٠٠٦. *علم الاقتصاد*. الطبعة الأولى. بيروت: مكتبة لبنان ناشرون.
٢٢- سليمان، سلوى علي.١٩٧٣. *السياسة الاقتصادية*. الطبعة الأولى. الكويت.
٢٣- شريط، سعاد.٢٠٢٢ . "لماذا الحديث عن الحوار الاقتصادي والاجتماعي." *مجلة السياسة الدولية*.
٢٤- ثجيل، عادل عبد الحمزة. ٢٠٢٠ . *السياسة والأمن في العراق: التحديات والفرص*. عمان: مؤسسة فريدريش إيبرت.

المصادر باللغة الانكليزية:

1- Ahmed, Ali Hussein.2016. "Challenges of Building the Iraqi State after 2003: A Geostrategic Study." PhD dis.
2- Al-Abidi, Saeed Ali.2022. uoanbar.edu.iq.
3- Al-Khafaji, Hussein Ali Abbas.2023. "The Role of External Trade Shocks in Economic Stability: Selected Countries' Experiences with Reference to Iraq." Karbala..
4- Al-Khidr, Nagham Hamid Abdul.2016. "Measuring the Reciprocal Relationship between Money Supply and Economic Stability Indicators in Iraq." Kut Journal for Economic and Administrative Sciences.
5- Al-Maghribi, Ibrahim Metwally Hassan.2011. The Role of Political Investment Incentives in Accelerating Economic Growth. Alexandria: Dar Al-Fikr Al-Jamei.
6- Al-Zubaidi, Hassan Latif Kazem.2007. "Poverty in Iraq: An Approach from a Human Development Perspective." *Arab Economic Research Journal*.
7- Allah, Maha Riyad Abdul.2012. The International Monetary Fund: An Islamic Economic Perspective. Vol. 1. USA: International Institute of Islamic Thought.
8- Bahi, Moussa, and Kamal Rawaniteh.2016. "Economic Diversification as a Strategic Option for Achieving Sustainable Development in Oil-Producing Countries: The Case of Arab Oil-Exporting Countries." Algerian Journal of Economic Development.
9- Bhattarai, Keshab R. Keynesian.2005. Models for Analysis of Macroeconomic Policy. UK: University of Hull.
10- Brigoglio, L., et al.2008. "Economic Vulnerability and Resilience: Concepts and Measurements." Research Paper. World Institute for Development Economics Research.
11- Broaddus, J. "Transparency in the Practice of Monetary Policy." Journal of Conflict Resolution, 2001, 1–9
12- Journal of Conflict Resolution. "The Power of Dialogue: A New Approach to Building Trust and Cooperation." 2013.
13- Dulaimy, Blasim Jameel. "The Most Important Challenges Facing the Iraqi Economy and Ways to Address Them." Economic and Administrative Research Unit, 2008.
14- Eldin, Mohamed Amin Badr. The Role of Monetary Policy in Achieving Economic Stability: The Case of Algeria (1990–2009). Algeria, 2008–2009.
15- Hassan, Basim Abdulhadi. Economic Policies in Iraq: Challenges and Opportunities. Amman: Hashemite Kingdom of Jordan, 2020.
16- Hassan, Harith. "The Revolution's Cart." Carnegie Middle East Center, March 6, 2020.
17- Hassan, Harith, and Balsam Abdulhadi. Economic Policies in Iraq: Challenges and Opportunities. Amman: Hashemite Kingdom of Jordan, 2020.

18- Hider, Nagham Bakheet. Economic Stability Policies in Egypt, China, and the United States. Vol. 1. Amman, 2014.
19- Izzat, Faraj Abdulaziz. "Together for Economic Stability." Al-Ahram Newspaper, August 1, 2013.
20- Meftah, Sobhi. Money and Monetary Policy. Cairo: Dar Al-Fajr for Publishing and Distribution, 2005.
21- Minahi, Iftikhar Muhammad. "The Importance of Monetary Policy for Iraqi Economic Stability." Dinars, n.d., 6th ed.
22- Programme, United Nations Development. The Role of National Dialogue in Peacebuilding. n.d.
23- Samuelson, Paul, and William Nordhaus.2006. Economics. 1st ed. Beirut: Librarie du Liban Publishers.
24- Suleiman, Salwa Ali. Economic Policy. 1st ed. Kuwait, 1973.
25- Shreit, Souad.2022. "Why Talk About Economic and Social Dialogue?" International Politics, June 17, 2022.
26- Sustainable Development Goals in Action.
27- Thgeel, Adel Abdul Hamzah.2020. Politics and Security in Iraq: Challenges and Opportunities. Amman: Friedrich Ebert Foundation.